أحدث المستجدات الإقليمية في عمليات رصد المساعدات النقدية – الأوضاع في سوريا والعراق

يناير/كانون الثاني – ديسمبر/كانون الأول ٢٠١٩

أبرز المستجدات

>2 مليون شخص مشمولين باختصاص المفوضية تم تقييم أوضاعهم للحصول على مساعدات نقدية متعددة الأغراض في العام 2019

827,370 شخصاً قُدِّمت لهم مساعدات نقدية متعددة الأغراض في العام 2019 [1]

222 مليون دولار أمريكي
وُزِّعت من خلال المساعدات النقدية في العام 2019
184 مليون دولار أمريكي للسوريين
و38 مليون دولار أمريكي للعراقيين ولأشخاص من جنسيات أخرى

[1] إضافة إلى ذلك، وكجزءٍ من البرنامج الإقليمي لمساعدات الاستعداد لفصل الشتاء، فقد قدمت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية للاستعداد لفصل الشتاء إلى 2 مليون شخص مُستضعف (أكثر عرضة للتأثر).

المنتفعون الأفراد الذين قُدّمت لهم المساعدات النقدية، بحسب البلد في عام 2019، (باستثناء المساعدات النقدية المقدمة للاستعداد لفصل الشتاء)

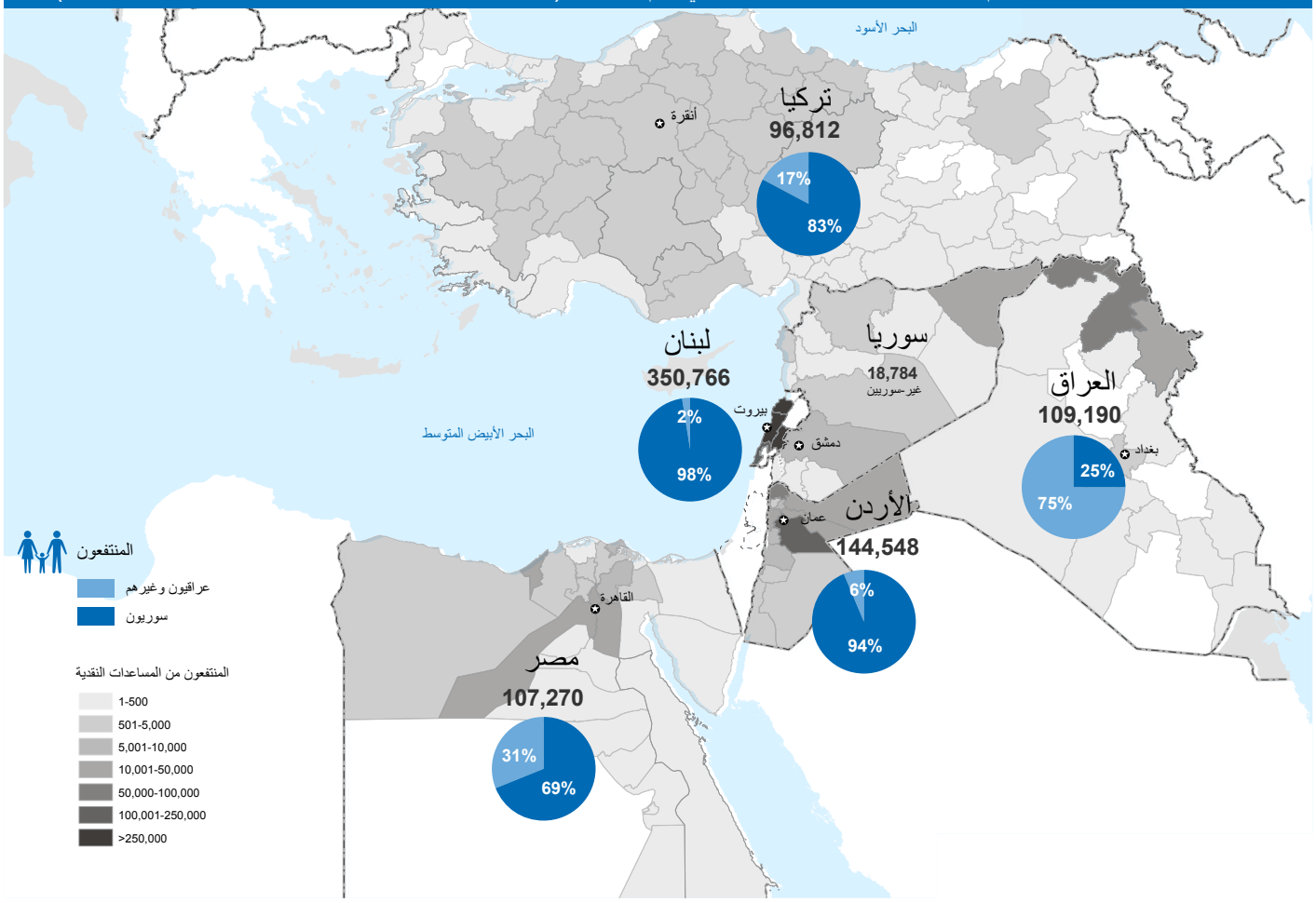

الاحتياجات

[2] مجموع عدد الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية الذين تمّ تقييمهم في العام 2019	2,012,212
عدد الأشخاص الذين وُجد أنهم مؤهّلون لتلقّي المساعدات النقدية في العام 2019	1,180,976
[3] عدد الأشخاص الذين تمّ تقييمهم عن طريق الزيارات المنزلية في العام 2019	2,327,052
عدد النداءات/المناشدات المناهضة لعدم الشمول في العام 2019	85,711
عدد النداءات /المناشدات التي أدت إلى قرارات إيجابية في العام 2019	4,146

الاستجابة

عدد الأفراد الذين تمّت مساعدتهم بتقديم مساعدات نقدية لهم في العام 2019	827,370
مجموع المبلغ الموزّع بالمليون دولار أمريكي في العام 2019	222

الحماية

عدد الإحالات إلى الجهات المعنية بإدارة الحالات في العام 2019	6,497
عدد الإحالات من الجهات المعنية بإدارة الحالات في العام 2019	2,665
عدد الاستيضاحات المتعلّقة بالمساعدات النقدية في العام 2019	1,148,247
عدد المرّات التي تم فيها تحديث سجلات اللاجئين في العام 2019	894,645

كجزء من البرنامج الإقليمي لمساعدات الاستعداد لفصل الشتاء في الفترة بين 2019 – 2020، قدّمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مساعدات نقدية للاستعداد لفصل الشتاء لما يقرب من 2,054,890 لاجئاً ونازحاً داخلياً من السوريين والعراقيين، المقيمين في سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر.

الاحتياجات

الاحتياجات المتعلقة بالحماية

رَكَّزت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، طوال عام 2019، على رصد وتوثيق العلاقات الارتباطية فيما بين الاستضعاف (مدى العُرضة للتأثر) الاجتماعي الاقتصادي، وبين مخاطر وتهديدات الحماية. فأَجْرَت دراسة بحثية نوعيّة مُكرَّسة لهذا الغرض خلال الرُّبعين الثالث والرابع من العام المذكور، قَيَّمت أثناء إجرائها دائرةُ الحماية لدى مكتب المفوضية الإقليمي بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الآثارَ الحمائية التي ترتَّبت على مبادرات التدخل بالمساعدات النقدية، مع التركيز على زواج الأطفال، وعِمالة (أو "عَمل") الأطفال، والاستغلال الجنسي، والعنف الجنسي في كلّ من مصر والأردن ولبنان.

"أثر المساعدات النقدية على حماية الأطفال في مصر، والأردن ولبنان" – الاستنتاجات الرئيسة

- المساعدات النقدية التي تُستَكمَلُ بخدمات إدارة الحالات وخدمات الحماية الأخرى، التي يتم تقديمها بطريقة مُستدامة، تؤدي إلى إحداث أثر إيجابي على رفاهية/ رعاية الأطفال، يفوق الأثر الذي تُحدثه المساعدات النقدية وحدها.
- للمساعدات النقدية أثرٌ غير مباشر على تخفيف حدّة المُحرّكات الهيكلية لإشكالات الحماية، مع التركيز بشكل محدّد على الأطفال، عندما تكون جزءاً من استجابة متعددة الأوجه لتحسين مستوى الحصول على الخدمات، ومنها مثلاً، الدعم القانوني، والتعليمي، والصحي والنفسي الاجتماعي.
- أدت المساعدات النقدية المتعددة الأغراض إلى تخفيف حدّة العنف الممارس ضد الأطفال، وقلّصت حاجة الأطفال إلى الانخراط في عِمالة الأطفال.
- أدت المساعدات النقدية إلى حدوث زيادة في الإنفاق على الغذاء، ما أدّى إلى وجود تنوّع غذائي أفضل يشمل الأطفال.
- تبيَّن أن لفترة تنفيذ مبادرة التدخل بتقديم المساعدات النقدية أثرٌ حمائي إيجابي في إطار المِنَح الأطول مدىً، والتي لها علاقة ارتباطية بانخفاض عدد حوادث الحماية.

[2] هذا الرقم يشمل الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية المُقيَّم من واقع سجلات (قيود) التسجيل لدى المفوضية، مثل مجموعات بيانات نظام "بروغرس ProGress".
[3] هذا الرقم يشمل الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية المُقيَّم من خلال الزيارات المنزلية الموجّهة على وجه التحديد لتقييم أثر مبادرات المساعدات النقدية التي تقدمها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

في العام 2019، كلّفت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أيضاً جهةً مختصة بإجراء دراسة بحثية لموضوع "المساعدة النقدية من أجل التعليم في مصر، تجربة ميدانية". وعلى ضوء مبادرة المفوضية "المساعدة النقدية من أجل التعليم: الاتّجاه والاعتبارات الرئيسة"، وترجمة رؤية سياسة المفوضية بشأن مبادرات التدخل النقدية إلى عمل على المستوى الميداني، فقد وفّرت الدراسة البحثية / التقرير توصيات بشأن المواعيد المناسبة لتنفيذ المساعدات النقدية من أجل التعليم. وقد أوضحت التجربة في مصر، بصورة عملية، إمكانية استعمال المساعدات النقدية، بصورة فعّالة، لتيسير عملية الدخول في نظام التعليم الابتدائي والثانوي والبقاء على مقاعد الدراسة، ويكون استخدام هذه التجربة بأقصى درجة من الفعّالية عندما تقترن بها وتُصاحبها الخدمات والأنشطة التعليمية التكميلية.

"المساعدة النقدية من أجل التعليم في مصر، تجربة ميدانية" – الاستنتاجات الرئيسة

- يُمكن استخدام مبادرة "المساعدات النقدية من أجل التعليم" بطريقة فاعلة لتيسير دخول الأطفال إلى نظام التعليم على المستويين الابتدائي والثانوي.
- تبلغ المساعدة النقدية درجة الفعّالية القصوى عندما تُصاحبها وتقترن بها الخدمات والأنشطة التعليمية التكميلية.
- يجب أن تتواءم المساعدات النقدية مع توقيت مواعيد السنة الدراسية ومع الجدول الزمني المُحدد لسداد الرسوم المدرسية.
- سوف تتباين المشروطية (الشروط المطلوبة) وفق السّياق ويجب أن تُؤخذ تبعات المشروطية من حيث التكلفة بعين الاعتبار أثناء مرحلة التصميم.
- يجب تقديم المساعدات النقدية مباشرةً إلى الآباء والأمهات، وإلى موفّري الرعاية والطلبة، وذلك فيما عدى الأوضاع التي تتعلق بحالات حماية محددة.
- يجب أن تأخذ مقاربة استهداف مبادرة «المساعدات النقدية من أجل التعليم» في الاعتبار المستوى التعليمي للطلبة وأنواع المؤسسات التعليمية.

تشدّد هذه الدراسات على مدى ملاءمة استراتيجية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لتخفيف حدّة مخاطر وتهديدات الحماية، حيثُ تقدّم المفوضية مساعداتها المالية بالاقتران مع الدعم والخدمات التكميلية المتركّزة على الحماية. وفي كل جوانب دورة المساعدة، تقوم المفوضية - ابتداءً من التقييم الأولي، ومروراً بالتّثقيف والتوعية، وانتهاءً بالرصد والتقييم، بحشد القدرات لكي تتم على الفور إحالة الحالات التي تحتاج إلى خدمات حمائية متخصصة، توفرها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين و / أو أحد شركائها المُكلّفين للقيام بهذه المهمّة، ومنهم الشركاء الحكوميين.

الاستجابة

تُنفّذُ المفوضيةُ السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في جميع الأوضاع في سوريا والعراق، مجموعةً متنوّعةً من مبادرات التدخل بتقديم المساعدات النّقدية، ومنها التحويلات النقدية، المشروطة منها وغير المشروطة. وتذهب الحصةُ الكبرى من مبادرات التدخُّل هذه إلى المساعدات النقدية المتعددة الأغراض، ويليها في الترتيب، من حيث الحجم، المساعدات النقدية للاستعداد للشتاء، وتُغطّى هذه المساعدات الأخيرة في تقارير منفصلة. وتُقدَّمُ المساعدات النقدية المتعددة الأغراض على شكل دفعات منتظمة، وهي تمثّل أغلبية أشكال الدّعم، إلى جانب الدفعات الطارئة التي تُدفع لمرةٍ واحدةٍ فقط. وتشمل البرامج الجوهرية الأُخرى المساعدات النقدية التي تُقدّم دعماً للتعليم في المستويين الابتدائي والثانوي، والنقد مقابل الصحة، والنقد مقابل المأوى؛ والشكلان الأخيران من الدعم يقدّمان على شكل مِنَح تُعطى للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، إضافةً إلى الدفعات التي تُسدَّد مباشرةً إلى المالكين.

وتستخدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مجموعة عامة من المعايير لتحديد وحصر واستهداف المنتفعين. وتعتمد هذه المعايير على مجموعة متآلفة من مخاطر الحماية وأوجه الاستضعاف (مدى العُرضة للتأثر) الاجتماعي والاقتصادي. وتُنقَّحُ هذه المقاربات (النّهوج) بصورة دورية منتظمة لكي تُعلّل السّياقات العملياتية المُتغيّرة، ولمواءمتها مع النُّظُم الوطنية على نحو أفضل، كلما تطوَّرت احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية.

الشراكات

تستمرُّ المفوّضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بإيلاء اهتمام قويّ بالنظم العامة المشتركة وبالشراكات في مجال توفير المساعدات المالية، وذلك بما يتماشى مع البيان المعني بالمساعدات النقدية، الصادر عن مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) وبرنامج الأغذية العالمي. ففي مصر، استمرَّت المفوضية في المحافظة على علاقتها التعاونية الوثيقة مع برنامج الأغذية العالمي بشأن جمع البيانات وتحليل البيانات، بينما يتواصل التّعاون فيما بينهما في مجال تقديم المساعدات بطريقة مُنسّقة لدعم الأفراد المستضعفين (الأكثر عرضة للتأثر). وتُدفعُ حصّةٌ من المساعدات النقدية التي تقدّمها اليونيسف من خلال مقدّم الخدمات المالية المتعاقِد مع المفوضية. أما في العراق، فقد وقّعت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي، في الآونة الأخيرة، اتفاقيةً للتشارك في البيانات.

وأما في الأردن، فقد استمرّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عملية تعزيز مقاربتها لآلية التمويل المشترك، التي يتمّ ضمن إطارها في الوقت الراهن تنسيق جهود سبعٍ من وكالات الأمم المتحدة؛ وهذه الوكالات تشمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف) ومنظمة العمل الدولية ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (يونسكو)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمنظمة الدولية للهجرة، ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا). وعلاوة على ذلك، فقد أدّت الشراكة مع "محفظتي" من شركة أمنية و "آيرس جارد Iris Guard" إلى تطوير منصة تُدمِج توثيق بصمة قزحية العين (الاستدلال البيولوجي) في خيار الدفع، بوساطة المحفظة الإلكترونية عن طريق الهاتف المحمول.

كذلك فقد عزَّزت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مقاربةً أُخرى مماثلةً لمقاربة الأردن، وهي: نظام لبنان الموحَّد بين الوكالات للبطاقات الإلكترونية (لويسي "LOUISE")، الذي يضمُّ في الوقت الحاضر المفوّضية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي، لتيسير تقديم المساعدات النقدية الإنسانية للاجئين وللبنانيين على حدّ سواء. وتسمح منصّة "لويسي" بتوجيه المساعدات النقدية من خلال بطاقة إلكترونية مشتركة واحدة، والعضوية فيها مفتوحة أمام الوكالات والمنظمات غير الحكومية الأخرى للانضمام إليها.

وفي كلّ من الأردن ولبنان، فقد مكّنت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ودعمت بفاعلية برامج التّحقُّق من البطاقات التي يُصدرها برنامج الأغذية العالمي، عن طريق إتاحة الإمكانية للبرنامج للدخول مباشرةً إلى نظام التسجيل والنظام البيومتري (بصمة العين أو الاستدلال البيولوجي) لدى المفوضية.

أما في سوريا وتركيا، فيستمرُّ التّنسيق العملياتي بين منظمات الأمم المتحدة الأخرى، وبين الأطراف الفاعلة من غير منظمات الأمم المتحدة بشأن مبادرات التدخل الخاصة بالمساعدات النقدية، من خلال قيادة منصّات التّنسيق ذات الصلة بمبادرات التدخل النقدية و / أو المشاركة فيها.

وأما في العراق، فقد استخدمت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين أدوات منسّقة في عمليات تقييم الاستضعاف (مدى العُرضة للتأثر)، ومعايير الاختيار، وقيم التحويلات التي صادق عليها كلٌّ من المجموعة العنقودية لقطاع المأوى والمواد غير الغذائية، والفريق العامل المعني بالمساعدات النقدية. وبالنسبة إلى استجابة اللاجئين، فإنّ المفوضية تُطلع الجهات المعنية، بصفة دورية منتظمة، على النتائج الرئيسية المبرمجة لمبادرتها للمساعدات النقدية، وذلك من خلال قطاع الاحتياجات الأساسية ضمن إطار برنامج الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمات (3RP). وعلاوةً على ذلك، فإنّ المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي يعملان معاً داخل بعض المخيمات، ويستخدمان مقدّمي الخدمات المالية أنفسهم لتقديم المساعدات. وتعمل الفرق المشتركة بين المفوضية والبرنامج، عن كثب، لضمان الاتّساق في تقديم المساعدات المالية.

وعلاوةً على ذلك، فقد قامت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في العام 2015، بتوسيع نطاق تقديم المساعدات المالية التي تُجمَع من تبرّعات القطاع الخاص، ومنها على سبيل المثال برنامج الزكاة الآخذ بالتطور لدى المفوضية. وقد ركّزت حملة رمضان في العام 2019 على دعم الأشخاص الممشولين باختصاص المفوضية في كلّ من اليمن والعراق والأردن ولبنان.

الأردن:
هناء، البالغة من العمر 27 عاماً، فرَّت من بيتها في سوريا في عام 2013، بعد أن قُتل زوجها، بعد قصف مخبز محلي. وهي تعيش اليوم مع ابنتيها جودي (13 عاماً) ولُجين (10 أعوام) في شقة صغيرة مكوَّنة من غرفتين بمدينة الزرقاء في الأردن. وبفضل المساعدات النقدية التي تقدّمها لها المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، فإنّها الآن قادرة على سداد أجرة الشقة، وتغطية التكاليف المعيشية الأساسية لأسرتها. التقطت الصورة هَنّه ماولي-فنك / المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

أبرز المُستجدات القُطرية

مصر

في أواخر عام 2019، أطلقت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - بالتعاون مع شركة آيرس جارد "Iris Guard"، والبريد المصري، ومنظمة بلان إنترناشيونال "PLAN International"، ومنظمة خدمات الإغاثة الكاثوليكية "CRS"، مبادرة الإطار المشترك للمساعدات النقدية (J-CAF). وتهدف هذه المبادرة إلى رفع مستوى تنسيق المساعدات النقدية، وتجنُّب ازدواجية المساعدات، وتعظيم المساءلة إلى حدّها الأقصى. وقد عَمِلَ إدخال عملية التمكين البيو متري (البصمة أو الاستدلال البيولوجي) على القضاء افتراضياً على الحاجة إلى تقديم اللاجئين وثائق الهوية، وضمن بدرجة أكبر تعزيز خبرة مستخدمي هذه الآلية. وبحلول نهاية العام، انتفع من خدمات المساعدات النقدية ما يزيد عن 15,910 عائلة، تشمل 9,720 عائلة سورية، (أصبحت ممكنةً بفعل استخدام الوسيلة البيومترية الجديدة) والتي تم تلقيها عبر مكاتب البريد المصري البالغ عددها 54 مكتباً، والتي تمّ تجهيزها بتقنية آيرس جارد. وتسير مبادرة الإطار المشترك هذه على خُطى المبادرة الوطنية المصرية للشمول المالي، التي تُشجّع وتروّج لتقديم الخدمات المالية باستخدام التقنية الرقمية.

العراق

في منتصف العام 2019، تلقَّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، وأحد مزوّدي الخدمات المالية في العراق مذكرةَ قَبول من البنك المركزي العراقي باستعمال التوثيق البيومتري (بصمة العين أو الاستدلال البيولوجي) بمقارنة هذه المعلومات مع نظام التسجيل لدى المفوضية، باعتباره يوثّق مبدأ "اعرف عميلك"، لتجهيز ومعالجة معاملات دفع المساعدات للاجئين داخل العراق. وقد أصبح اللاجئون الآن قادرين على استلام المساعدات النقدية من المفوضية عن طريق التّحقّق بالتقنية البيومترية من هوياتهم لحظة سحب المساعدات النقدية المصروفة لهم، وذلك من دون الحاجة إلى المزيد من متطلبات التسجيل الإضافية. واستناداً إلى الموافقة الرسمية الصادرة من البنك المركزي العراقي، فإن قيود تسجيل وهويات اللاجئين لدى المفوضية تؤدّي وظيفة "بذل العناية الواجبة" واللازمة للعملاء لتنفيذ عملية السّحب. ويُنصح اللاجئون في العراق بزيارة أقرب وكلاء الصرافة إليهم، حيث يستطيعون استلام المبالغ النقدية على الفور، بعد التوثيق لبصمة العين باستخدام هاتف "آي بيي EyePay". ويوفّر هذا النموذج الابتكاري أعلى مستويات التّخفيف من متطلبات الحماية من التّحايل، وتحسين تجربة المنتفعين، عن طريق تسريع عملية سحب المساعدات النقدية، بدرجة كبيرة.

الأردن

جرى تشكيل فريق العمل المعني بالاستعداد لفصل الشتاء في الربع الثالث من العام 2019، بهدف تطوير مقاربة منسَّقة لتقديم مساعدات الاستعداد لفصل الشتاء. وقد تمّ أيضاً إنشاء أداة/لوحة قيادية لتَتَبُّع مساعدات الاستعداد للشتاء، وذلك لتَتَبُّع المساعدات التي تقدّمها الوكالات المختلفة، وإعداد التقارير عنها. وفي أكتوبر / تشرين الأول من العام 2019، أنشأت وحدة الاحتياجات بالمفوضية نصّاً آلياً لوضع وتطوير قائمة التأهُل (الاستحقاق)، بأخذ معلومات العناصر المستهدفة من نظام "بروغرس" ومن الزيارات المنزلية. وقد حلَّت هذه المقاربة محلّ المقاربة السابقة بشأن التأهُل (الاستحقاق) لغير السوريين، والتي كانت تستند إلى بطاقة الدرجات (العلامات) اليدوية التي يُحدّدها مديرو الحالات. وختاماً، فقد أُطلقت حملة "رقم الهاتف الرئيسي" في الربع الرابع من العام، باستخدام قنوات اتصال مختلفة، تطلب من الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية استعمال خط المساعدة لتحديث أرقام الاتصال الرئيسة خاصّتهم. وهذا قد ساعد في زيادة الاتصال مع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية من أجل ترتيب زيارات منزلية لهم، وإعلامهم عن توافر المساعدات، وكذلك للوصول إلى الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، والمشمولين بأنشطة قطاعية محدّدة.

لبنان

أثناء الربع الثالث من العام، تم تطبيق معادلة الاقتصاد القياسي المُحدَّثة، بُغية توجيه المساعدات النقدية المتعددة الأغراض والمساعدات الغذائية – وذلك بالتحقّق من المعلومات عن طريق مقارنتها مع قاعدة بيانات التسجيل لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، ممّا أدّى إلى تحديد درجات رفاهية جديدة لمجتمع اللاجئين[4]. ونتيجةً لذلك، فقد وُجِدَ أنّ ما يزيد عن 12,000 عائلة، مِمَّن لم تكن تتلقى المساعدة في السّابق، قد صَنّفتها المعادلة بأنها مستضعفة (أكثر عرضة للتأثّر)، وهي بالتالي تتأهّل وتستحق تلقّي المساعدات النقدية المتعددة الأغراض. ثم جرى بعد ذلك تطبيق نشاط إضافي للتّصدّي لأخطاء الاستثناء من المساعدات، بالتركيز على فئات السّكان التي أظهرت الأبحاث بأنها تشهد مستويات مرتفعة من الاستثناء، بصورة خاصة، ومنها على سبيل المثال الأسر المعيشية الصغيرة الحجم، والتي يكون ربّ / تكون ربّة أسرتها من ذوي الإعاقة، وحصتها مرتفعة من كبار السّن. وبناءً على ذلك، فقد تمّت زيارة ما يزيد عن 1,500 أُسرة معيشية في أنحاء لبنان، لم تكن مؤهلة في السابق، وأُعيد تحديد درجات استضعافها كجزء من هذا النشاط، ممّا أدى إلى اكتشاف ما يربو على 160 أسرة مستحقة للمساعدات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد جرى تنفيذ آلية لتسوية التَّظلُّمات في نفس الوقت، بهدف الاستجابة لشكاوى الاستهداف، والعمل على تعزيز المساءلة أمام مجتمع اللاجئين. وتعتبر آلية تسوية التّظلُّمات أحد بدائل مسارات الشمول في المساعدات النقدية والمساعدات الغذائية استناداً إلى عملية يباشر بها اللاجئون. وقد تمّ استلام نحو 69,500 مطالبة، نتج عنها 2,490 قراراً إيجابياً للشمول في برامج المساعدات.

[4] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي يحافظان على تطبيق نظام الاستهداف للمساعدات النقدية المتعددة الأغراض وللمساعدات الغذائية في لبنان. ويُراجَعُ نظام الاستهداف سنوياً لكي يتضمّن اتّجاهات التقييم السنوي للاستضعاف بغية رصد السياق الاجتماعي الاقتصادي المُتغيّر، وأحدث البيانات المحدَّثة من قاعدة البيانات لدى المفوضية، والدروس المستفادة من السنوات السابقة. ومن المكوّنات الرئيسة لنظام الاستهداف معادلة الاقتصاد القياسي التي تتنبّأ بالنفقات. وتقوم المعادلة بتجميع البيانات من واقع تقييم الاستضعاف السنوي، ومن قاعدة بيانات اللاجئين لدى المفوضية، بهدف وضع درجات الرفاه لكل عائلة، ثم يتّم بعد ذلك ترتيب فئات الاستضعاف بغرض تحديد التأهيل (الاستحقاق).

سوريا

في العام 2019، استمرَّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم المنح النقدية المتعددة الأغراض إلى العائلات اللاجئة الأكثر استضعافاً. وفي الوقت ذاته، أوقفت المفوضية العمل بمبادرة تقديم "النقد مقابل الغذاء" إلى العائلات التي تطلب اللجوء، من برنامج المساعدات النقدية لدى المفوضية، وذلك ابتداءً من شهر مارس / آذار من العام 2019، بعد إعطاء المنتفعين مهلة مدتها شهران. وبأخذ السّياق المتقلّب بعين الاعتبار، فقد ألحقت المفوضية العائلات بقوائم مساعدات المنح النقدية المتعددة الأغراض، التي تُقدَّم من خلال دورة تزويد مدتها شهران بصفة أولية. ثم تُعادُ مراجعة صفة التأهيل كل شهرين، في حين تُقدَّم الاستحقاقات على أساس شهري. وبهدف تعزيز مستوى كفاءة برنامج المساعدات النقدية لديها، فقد عزَّزت المفوضية آلية الرصد لديها، لكي تُحدّد وتحصر الأشخاص المشمولين باختصاصها، والذين لم ينسحبوا من برنامج المنح النقدية المتعددة الأغراض بصفة دورية منتظمة، وذلك لكي تُعيد تخصيص التمويل بالاستناد إلى احتياجات الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. وقد تمت مراجعة معايير التأهيل لاستلام المنح النقدية المتعددة الأغراض، وحُدّثت إجراءات العمل الموحّدة في نهاية العام 2019، ليبدأ التنفيذ في العام 2020. وكان هذا نتيجةً لعملية المراجعة المستفيضة، والمشاورات مع الأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية، وكذلك كنتيجة لتقييم السوق الذي جرى تنفيذه ليتم فهَمَ تكاليفُ المعيشة وأوجه الإنفاق الرئيسة للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية على نحو أفضل. وتستند خطة العام 2020 للمنح النقدية المتعددة الأغراض على معايير التأهيل المُحدَّثة، وعلى تقييم السوق، والتي أدّت إلى زيادة قيمة المساعدات. كذلك أُخذت في الحُسبان إقامة روابط أقوى مع آلية إدارة حالات الحماية وآلية الشكاوى / التغذية الراجعة.

تركيا

في العام 2019، استمرّت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في تقديم الدعم إلى السوريين والعراقيين واللاجئين من جنسيات أخرى، ممّن كانوا يمرُّون في ظروف يشوبها الاستضعاف (العُرضة للتأثر بصورة أكبر)، وذلك من خلال مختلف برامج مبادرات التدخل من خلال تقديم المساعدات النقدية. ومن البرامج التي كانت ملائمة بصورة خاصة، برنامج بدائل المخيمات، الذي جرى تنفيذه بالتعاون الوثيق مع المديرية العامة لإدارة الهجرة، التي كانت قد استمرّت في العمل في الربع الثالث من العام 2019، وتم استكمال تنفيذه في شهر أكتوبر / تشرين الأول من العام 2019. وقد قدّم هذا البرنامج الدعم إلى الأسر المعيشية التي كانت تغادر مراكز الإقامة المؤقتة لكي تستوطن في بيئات خارج المخيمات. إنّ برنامج بدائل المخيمات، الذي كان قد بدأ تنفيذه في شهر أغسطس / آب من العام 2018، قد اكتمل الآن بمساعدة ما مجموعه 135,000 فرد على الانتقال للعيش داخل المجتمعات المُضيفة. وقد تمَّ أيضاً الانتهاء من عملية رصد البرنامج بعد الانتقال إلى بيئات المجتمعات المُضيفة، وسوف يتم نشر نتائج عملية الرصد تلك في القريب العاجل.

المانحون:

تُعرب المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين عن شكرها وامتنانها للمانحين الذين أسهموا في برنامج المساعدات النقدية للأشخاص النازحين داخلياً وللاجئين من السوريين والعراقيين، وذلك بِمَنْح أموالهم بطريقة مُخَصَّصة لأغراض معينة، وبطريقة غير مُخصَّصة لأغراض بعينها، وكذلك لأولئك الذين أسهموا، بصورة مباشرة في تنفيذ العمليات.

الجزائر | الأرجنتين | أستراليا | النمسا | أذربيجان | بلجيكا | بلغاريا | كندا | كوستاريكا | قبرص | تشيكوسلوفاكيا | الدنمارك | إستونيا | الاتحاد الأوروبي | فنلندا | فرنسا | ألمانيا | آيسلندا | إندونيسيا | إيرلندا | إيطاليا | اليابان | الكويت | لاتفيا | ليشتنشتاين | لوكسمبورغ | مالطا | المكسيك | موناكو | الجبل الأسود | هولندا | نيوزيلاندا | النرويج | الباكستان | البيرو | الفلبين | بولندا | البرتغال | المانحون من القطاع الخاص | قطر | جمهورية كوريا | الاتحاد الروسي | المملكة العربية السعودية | صربيا | سنغافورة | سلوفاكيا | سلوفينيا | إسبانيا | سري لانكا | السويد | سويسرا | تايلاند | تركيا | الإمارات العربية المتحدة | المملكة المتحدة | الولايات المتحدة الأمريكية | الأوروغواي

للاطلاع على المزيد من التفاصيل، يرجى الاتصال مع المكتب الإقليمي للمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في مدينة عمان (الأردن) من خلال البريد الإلكتروني التالي: MENAreporting@unhcr.org